أخبار الخليج
العدد (17760) - السنة الحادية والخمسون - السبت 27 جمادى الأولى 1448هـ - 7 نوفمبر 2026م
www.akhbar-alkhaleej.com

سيدات أعمال بحرينيات:

المرأة شريك أساسي في التنمية الاقتصادية بالبحرين والسعودية

منتدى المرأة الاقتصادي يفتح آفاقا للشراكات والاستثمارات المشتركة





أكدت سيدات الأعمال البحرينيات أحلام جناحي ومنال الصديقي والدكتورة عائشة بهلول أن المرأة البحرينية والسعودية شريك أساسي في مسيرة التنمية الاقتصادية بالبلدين الشقيقين، مشددات على أهمية تحويل فرص التمكين إلى مبادرات واستثمارات وشراكات تحقق أثرًا ملموسًا ومستدامًا.

جاء ذلك بمناسبة مشاركتهن في منتدى المرأة الاقتصادي 2026، الذي افتتحه صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود، أمير المنطقة الشرقية، يوم الأربعاء الماضي، ونظمته غرفة الشرقية، ممثلة بمركز تمكين المرأة، في نسخته التاسعة تحت شعار «من التمكين إلى التأثير الاقتصادي»، بحضور نخبة من القيادات والمسؤولين والخبراء ورجال وسيدات الأعمال.

وأشادت المشاركات بالمنتدى باعتباره منصة رائدة تعكس المكانة المتقدمة للمرأة الخليجية ودورها المتنامي في صناعة القرار الاقتصادي، مؤكدات أن رعاية سمو أمير المنطقة الشرقية تعكس اهتمام المملكة العربية السعودية، بقيادة خادم الحرمين الشريفين ومتابعة سمو ولي العهد، بتمكين المرأة وتعزيز إسهامها في بناء اقتصاد متنوع ومستدام.

وقلن: «المرحلة الحالية تتطلب الانتقال من إتاحة الفرص إلى تعظيم الأثر الاقتصادي لمشاركة المرأة، عبر دعم ريادة الأعمال النسائية وتعزيز الاستثمارات وتوسيع الشراكات بين سيدات الأعمال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية».

وأكدن أن المشاركة البحرينية تجسد عمق العلاقات الأخوية والتاريخية بين البحرين والسعودية، وما تحظى به من دعم قيادتي البلدين، مشيرات إلى أهمية تبادل الخبرات واستكشاف الفرص الاستثمارية التي تخدم المصالح المشتركة وتدعم التكامل الاقتصادي الخليجي.

ورحبت المشاركات بالتعاون مع المهندسة منال بنت عبدالرحمن البواردي، رئيسة مجلس سيدات الأعمال بغرفة الشرقية، مثمنات المبادرة باعتبارها خطوة لتوسيع التواصل وإقامة مشاريع مشتركة، ومعربات عن تطلعهن إلى لقاءات ومبادرات عملية تدعم رائدات الأعمال وتفتح مجالات للنمو والابتكار.

وأضفن: «المرأة البحرينية والسعودية والخليجية قوة اقتصادية مؤثرة، قادرة على القيادة وصناعة الفرص، ونتطلع إلى أن تسهم مخرجات المنتدى في تعزيز حضورها الاقتصادي محليًا وخليجيًا وعربيًا ودوليًا».

وفي الختام، أعربن عن شكرهن لفهد بن عبدالله الفراج، رئيس غرفة الشرقية، على كريم الدعوة وحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، مثمنات جهود الغرفة ومركز تمكين المرأة والقائمين على المنتدى، ومتمنيات أن تثمر أعماله شراكات ذات أثر مستدام.

«حياكم 21» بالشمالية يسلط الضوء على الممارسات الخاطئة ومخاطر تجمعات مياه الأمطار

كتب: محمد القصاص

نظم المجلس البلدي للمنطقة الشمالية البرنامج التوعوي الاجتماعي «حياكم 21»، بهدف تعزيز الوعي المجتمعي بالممارسات الصحيحة للتعامل مع مياه الأمطار، والتعريف بالمحاذير البيئية والصحية والبلدية المرتبطة بتجمعاتها، وذلك بمشاركة ممثلين عن الجهات الحكومية والمؤسسات المعنية، ومؤسسات المجتمع الأهلي، وطلبة مدرسة المالكية الابتدائية الإعدادية للبنات، إلى جانب ممثلي وسائل الإعلام.

وافتتح البرنامج رئيس المجلس البلدي للمنطقة الشمالية الدكتور سيد شبر إبراهيم الوداعي، مشيداً بالحضور ودعمهم للبرنامج، مؤكداً أهمية الشراكة المجتمعية والمؤسسية في تنظيم إجراءات التعامل مع حالات الأمطار، والحد من الممارسات الخاطئة التي قد تتسبب في أضرار للأفراد والمجتمع.

وأوضح أن البرنامج يستهدف استعراض الإجراءات المعتمدة لمنع التجاوزات السلبية خلال موسم الأمطار، وتسليط الضوء على السلوكيات الخاطئة أثناء هطولها، إلى جانب توعية المجتمع بالقواعد المنظمة للتعامل مع تجمعات المياه، وتوجيه رسالة بأهمية التعاون مع الجهات المختصة والامتناع عن الممارسات التي تلحق أضراراً بالبيئة والمجتمع.

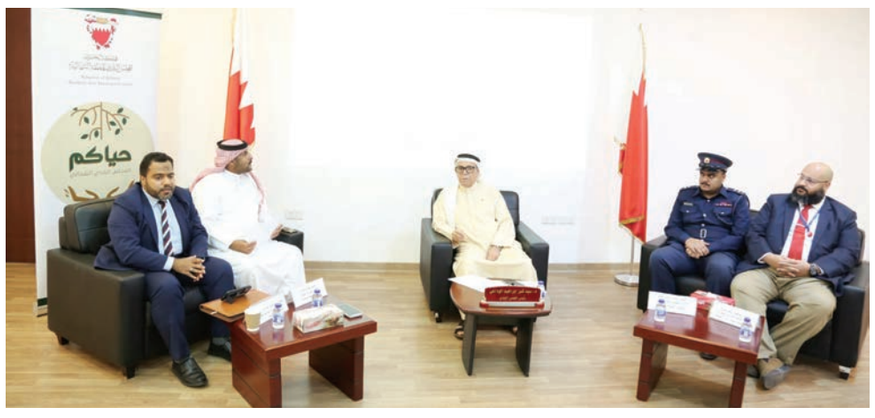
وأشار الوداعي إلى الجهود التي بذلها المجلس استعداداً لموسم الأمطار، من خلال عقد اجتماعات تنسيقية مع المؤسسات المعنية، شملت اجتماعاً مشتركاً في 30 سبتمبر 2026، واجتماعاً مع المجلس الأعلى للبيئة في 20 أكتوبر، وآخر مع المعنيين بإدارة الصحة العامة في 4 نوفمبر، فضلا عن مخاطبة وكالة شؤون الزراعة والثروة الحيوانية في 3 نوفمبر، لبحث إمكانية حقن مياه الأمطار في الآبار الأرضية، بما يسهم في تيسير معالجة تجمعات المياه.

وشهد البرنامج تقديم عدد من العروض التوعوية؛ إذ استعرض ممثل وزارة الأشغال المهندس سيد محمد عبدالأمير الحليبي الرسائل المطلوب توجيهها إلى المجتمع لبناء الوعي بالسلوكيات الواجب اتباعها أثناء هطول الأمطار، والحد من الممارسات الخاطئة، فيما أوضح ممثل الإدارة العامة للدفاع المدني وكيل أول محمد حبيب محمد الإجراءات الاحترازية التي ينبغي الالتزام بها لتفادي مخاطر الأمطار.

من جانبه، كشف رئيس مجموعة خدمات النظافة ببلدية المنطقة الشمالية حمد بوعلاي أن البلدية تمتلك 25 صهريجا لشفط مياه الأمطار، ويعمل لديها 20 مفتشاً لمتابعة ومعالجة تجمعات المياه، مشيراً إلى أن جهودها تستهدف 227 موقعاً لشفط مياه الأمطار.

بدوره، حذر ممثل إدارة الصحة العامة بوزارة الصحة مصطفى سالمين من الممارسات الخاطئة لبعض ملاك الحظائر والمزارع، ولا سيما ترك المياه الآسنة، التي تشكل بيئة حاضنة لبرقات البعوض وتسهم في تكاثره، داعياً إلى عدم ترك المياه الراكدة والآسنة بما يحد من انتشار البعوض ومخاطره الصحية.

من جهته، استعرض ممثل هيئة الكهرباء والماء المهندس رضا جاسم إجراءات السلامة الكهربائية الواجب اتباعها خلال موسم الأمطار، في مقدمتها إجراء الفحوصات الدورية والوقائية، والتأكد من سلامة أنظمة التأريض والحماية والتمديدات الكهربائية، والاستعانة بمقاول كهربائي معتمد، وعدم وضع مواد قابلة للاشتعال بالقرب من صناديق الكهرباء.



كما دعا إلى الرجوع إلى الهيئة عند الحاجة إلى إضافة أحمال كهربائية، والتواصل معها مباشرة عبر الرقم 17515555 عند ملاحظة أي تماس كهربائي أو انبعاث رائحة أو نشوب حريق بسبب الكهرباء.

واختتم الوداعي البرنامج بالإشادة بمشاركة الجهات المعنية والحوار الذي شهده، مؤكداً أهمية البناء على مخرجاته لتعزيز الوعي المجتمعي، وترسيخ التعاون مع المؤسسات المختصة والالتزام بإجراءاتها في التعامل مع مياه الأمطار، وتجنب أي سلوك قد يتسبب في أضرار مادية للمجتمع.

الرأي الثالث



ليلة استثنائية في مقهى «السدرة»

محميد المحميد
malmahmeed7@gmail.com

ليست «السدرة» مجرد اسم لمقهى في مدينة المحرق، بل هي حكاية بحرينية كاملة.. ففي اللهجة البحرينية، السدرة هي شجرة «النبق» أي (الكنار)، تلك الشجرة المعمرة التي زرعها أهل البحرين في بيوتهم وفرجانهم، واستظلوا تحتها من حر الصيف، وأكلوا من ثمرها، وتداووا بأوراقها، وجلسوا تحت ظلها يتسامرون.

لم يكن اختيار اسم «مقهى السدرة» في المحرق اختياراً عابراً، بل كان اختياراً يحمل المعنى كله.. ويستحق الشيخ راشد بن خليفة آل خليفة، رئيس المجلس الوطني للفنون، كل الشكر والتقدير لرعاية وإدارة المشروع الرائد والمتميز، وجعله محطة فنية وثقافية بحرينية حضارية.

ما إن تدخل المكان، حتى تشعر أنك دخلت تحت ظل سدرة كبيرة.. المعمار البحريني الأصيل، بجدرانه الطينية، وأبوابه الخشبية المنقوشة، ونوافذه المزخرفة، يعيدك إلى ذكريات الزمن الجميل، زمن الآباء والأجداد، زمن المحرق التي كانت ولا تزال عاصمة الثقافة والذاكرة.

كانت الأجواء البحرينية الأصيلة حاضرة بكل تفاصيلها، من الأهازيج والأغاني التراثية التي قدمتها الفرقة الشعبية، فأشعلت الحماس في القلوب، إلى الأطباق الشعبية والضيافة التي تجعل الغريب قريباً، والزائر صاحب بيت.. وقد ازدانت الليلة بهاءً بإشراف الأستاذ أحمد العكبري، وحضور الفنان أحمد الصايغ، الذي أبدع بصوته الدافئ في تقديم ألوان من الفن البحريني الأصيل، فتفاعل معه الحضور ورددوا معه، وكأننا جميعاً في بيت واحد كبير، يجمعنا حب مملكة البحرين.

إن مقهى السدرة ليس مجرد مطعم أو استراحة، هو شاهد على العصر، هو تاريخ ومستقبل.. هو السدرة التي تجمعنا اليوم كما جمعت أجدادنا بالأمس.. وقد أحسنت هيئة السياحة باستثمار هذا المكان، وتعاونها مع إدارة المقهى لاستغلاله في فعاليات ليالي المحرق، لتتحول هذه الليالي إلى تظاهرة ثقافية وسياحية تعكس وجه البحرين الحقيقي.

ومن هنا، أتمنى أن تبادر الجهات الرسمية والأهلية إلى استثمار هذا الصرح العريق عند إقامة الفعاليات، وعند استضافة الوفود.. ففي مقهى السدرة سيجدون التاريخ وعبق الماضي، وسيجدون سوق المحرق بكل جماله وأصالته، وسيجدون كل صورة جميلة عن البحرين وأهلها، صورة لا تنقلها الفنادق الفخمة، بل تنقلها الأماكن التي عاشت التاريخ وصنعته.

وقد سبقتنا تجارب دول خليجية عديدة، استثمرت أماكنها القديمة وأسواقها التراثية لجذب السياح، وترسيخ الثقافة، ودعم الاقتصاد.. ففي السعودية والإمارات وقطر وعُمان والكويت، تحولت البيوت القديمة والأسواق الشعبية إلى مقاصد سياحية عالمية، تدر دخلاً، وتوفر وظائف، وتحفظ الهوية في الوقت نفسه. فلماذا لا تكون المحرق، ومقهى السدرة تحديداً، نموذجاً بحرينياً مشرفاً لهذا التوجه؟

إن الاستثمار في مقهى السدرة هو استثمار في الثقافة والمستقبل.. هو استثمار في شجرة لا تموت جذورها، وفي هوية لا تُشترى، وفي ذاكرة لا تُعوض. فالسدرة الحقيقية لا تشيخ، بل كلما كبرت، زاد ظلها، وزادت حكاياتها.

خرجت من تلك الليلة وأنا أحمل في قلبي شوقاً للعودة، ويقيناً بأن البحرين تملك من الكنوز ما يجعلها وجهة ثقافية متفردة، إذا أحسنا استثمارها.. وكما تظل شجرة السدرة واقفة تمنح الظل والثمر، تظل مملكة البحرين واقفة تمنح الحب والتاريخ لكل من مرّ به بها.. فمن لم يعرف ماضيه، لا يعرف كيف يبني مستقبله.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

لاجدوى من استمرار شركة فقدت 90% من رأسمالها

الاستئنافية تؤيد حل شركة استثمارات مالية بعد 10 سنوات خسائر

أيدت المحكمة العليا التجارية الاستئنافية حكما بحل شركة شهيرة للاستثمارات المالية بعد سلسلة من التعثرات على مدار أعوام، وتعيين مصفٍ لها تكون مهمته تسلم الأصول والأموال والجرد وبيان ما لها من حقوق والتزامات واتخاذ ما يلزم للوفاء بما عليها من ديون وتسوية المركز المالي لكل طرف من أطرافها وتسوية مركزها المالي.



○ المحامية د. كلثم الكوهجي

وقالت المحامية الدكتورة كلثم الكوهجي: إن المدعية الأولى شركة مساهمة بحرينية مغلقة، تمارس أنشطة إدارة الأموال وشركات الاستثمار (فئة 1)، وان موكليها أعضاء في مجلس الإدارة طالبوا بحل الشركة نظرا الى الخسائر التي شهدتها الشركة منذ عدة سنوات وتراكم الديون، إلا أنهم فوجئوا بباقي الأعضاء يرفعون دعوى اختصموا فيها موكليها طالبوا في دعواهم بإخراج موكليها من مجلس الإدارة مع بقاء الشركة قائمة ومستمرة كون الأزمات المالية التي تمر بها طبيعية.

حيث أشارت إلى أنها رفعت دعوى متقابلة ضدهم طالبت فيها بحل وتصفية الشركة وبندب خبير لبيان إساءة استعمال السلطة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والخطأ في الإدارة الذي أدى إلى الخسائر والأضرار بالغير وتمكين مصرف البحرين المركزي للخبير من الاطلاع على تقارير الشركة والإنذارات التي وصلت اليها من المصرف بسبب السياسية الخاطئة للأعضاء.

حيث انتدبت المحكمة خبيرا انتهى في تقريره إلى أن الشركة تكبدت خسائر منذ 2009 وعلى مدار أكثر من 10 سنوات بالإضافة إلى تآكل الأصول وخسائر جاوزت 30 مليون دولار، بالإضافة إلى القصور في الإدارة ومخالفة قواعد مصرف البحرين المركزي واستمرار الخسائر وعدم القدرة على حل المشكلات، وأشار التقرير إلى أن خسائر الشركة منعت وجود استثمارات جديدة مع تحفظ المصرف على سياستها وانخفاض القيمة الاسمية لسهم الشركة من دولار في تاريخ الاكتتاب إلى 0.102 دولار بانخفاض بلغ 89.9 % ما يعكس الخسائر التي تعرضت لها الشركة.من جانبها قالت المحكمة: إن المقرر في قواعد الشركات التجارية أنه فيما عدا شركات المساهمة العامة يجوز للمحكمة أن تحل الشركة بناء على طلب أحد الشركاء متى توافر المسوغات الخطيرة الداعية إلى ذلك سواء بظروف خاصة للشركة كأن تتعرض لخسائر أو تعصف بها ظروف استثنائية، أو أسباب تعود إلى أحد الشركاء وأن يكون أتي بالأسباب الخطيرة التي من شأنها أن تعيق نشاط الشركة.

وقالت: إن الثابت من أوراق الشركة أن عقد التأسيس لم يتفق على إجراء في حالة الرغبة في تخفيض رأس المال أو إخراج أحد الأعضاء من الشركة، كما أن خطاب مصرف البحرين أكد تخلف الشركة عن تسليم التقارير المطلوبة على مدار 5 سنوات كما ثبت من خلال محاضر الجمعية العمومية علم المساهمين بفقد الشركة لـ 90 % من رأس مالها كما أن تقرير الخبرة أكد تعرض الشركة لخسائر كبيرة وجاء الرأي الفني بعدم وجود جدوى لاستمرارها.حيث أشارت المحكمة الى أنها ترى أن تلك الأسباب خطيرة وموجبة لحل الشركة وخاصة مع وقوع خسائر بنسبة 90% من قيمة رأس المال الأمر الذي يجعل استمرار الشركة أمرا غير ذي جدوى، حيث قضت محكمة أول درجة بحل الشركة وتعيين مصف لها وأيدت محكمة الاستئناف الحكم.

السجن 5 سنوات لمروج مخدرات أربعيني



عاقبت المحكمة الكبرى الجنائية أربعينيا بالسجن 5 سنوات والغرامة 3 آلاف دينار لترويج المواد المخدرة، حيث تعود تفاصيل الواقعة إلى تلقي إدارة مكافحة المخدرات معلومات تفيد حيازة المتهم للمواد المخدرة بقصد الترويج، وتم تكليف أحد المصادر السرية لشراء بعض من مادة الحشيش المخدرة وما لبث أن اتصل بالمتهم هاتفيا تحت مسمع الشرطي واتفق معه على شراء ما قيمته 80 دينارا وعلى أثر ذلك انتقل المصدر رفقة شرطي إلى حيث المكان المتفق عليه، والتقيا وقام المتهم بتسليم المصدر قطعة لمادة داكنة اللون ثبت معمليا أنه لمادة الحشيش المخدرة وتمت عملية مداهمة المتهم الذي حاول الهرب فتمكنت قوة الضبط من القبض عليه.

واعترف المتهم في تحقيقات النيابة العامة بحيازته المادة المضبوطة بقصد إعادة بيعها وأنه يوم الواقعة اتفق مع المصدر على أن يبيعه مادة الحشيش المخدرة بما قيمته 80 دينارا وفي الموعد المحدد سلمه المادة المخدرة التي تحصل عليها عبر البريد الميت.

وأسندت النيابة العامة إلى المتهم أنه في غضون 2026، أولا: قدم بمقابل مادة مخدرة «الحشيش» للتعاطي في غير الأحوال المرخص بها قانوناً، ثانياً: حاز وأحرز مادة الحشيش المخدرة بقصد التعاطي وذلك في غير الأحوال المصرح به قانونا.

30 نوفمبر الاستئناف تحكم في طعن عشريني على سجنه 10 سنوات

حجزت محكمة الاستئناف العليا الجنائية جلسة 30 نوفمبر للحكم في طعن شاب بحريني (27 عاماً) على حكم بسجنه مدة 10 سنوات والغرامة 10 آلاف دينار، بعد إدانته بالاستيلاء على أكثر من 15 ألف دينار من أموال الدعم الحكومي، من خلال استغلال سجل تجاري لمؤسسة وتسجيل ثلاثة مواطنين بحرينيين كموظفين لديها بصورة وهمية للاستفادة من الدعم الحكومي، فيما أمرت المحكمة بمصادرة المحررات المزورة.

وتعود تفاصيل القضية إلى قيام المتهم خلال الفترة من عام 2023 حتى عام 2025، باستغلال توليه إدارة مؤسسة بموجب سجل تجاري مملوك صورياً لشخص آخر، كان قد عهد إليه بإدارة المنشأة بالكامل دون تدخل منه، ووضع مخططاً للاستفادة من برامج الدعم الحكومي المخصصة لتوظيف المواطنين البحرينيين، عبر تسجيل ثلاثة أشخاص كموظفين بالمؤسسة، رغم عدم وجودهم الفعلي في العمل أو أدائهم أي مهام وظيفية فيها.

ولتنفيذ مخططه، اشترك المتهم مع آخر مجهول في تزوير عقود العمل الخاصة بالموظفين الثلاثة، من خلال تضمينها بيانات غير صحيحة بشأن الرواتب والمسميات الوظيفية، على خلاف الحقيقة، مع علمه بتزويرها وعدم صحة ما ورد فيها، وذلك تمهيداً لاستخدامها في الحصول على دعم الأجور من صندوق العمل «تمكين».

وامتد المخطط إلى إدخال بيانات غير صحيحة عبر الموقعين الإلكترونيين للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي وصندوق العمل «تمكين»، بقصد إظهارها على أنها بيانات صحيحة، الأمر الذي أدى إلى إثبات معلومات كاذبة في السجلات الإلكترونية الرسمية للجهتين الحكوميتين، واستغلال تلك البيانات في تقديم طلبات دورية للحصول على الدعم المالي المخصص لأجور العاملين.

وكان المتهم يرفق بطلباته ما يفيد سداد أجور الموظفين الوهميين، مستنداً إلى عقود العمل المزورة والبيانات المسجلة إلكترونياً، ليتمكن من الحصول على مبالغ مالية من صندوق العمل دون وجه حق، رغم عدم استحقاق المؤسسة أو العاملين المسجلين فيها لذلك الدعم.

وبلغ إجمالي المبالغ التي استولى عليها المتهم 15 ألفا و825 دينارا، إذ لم يكتفِ بالحصول على الدعم، بل عمد إلى توجيه الموظفين الوهميين لإعادة تحويل أجزاء من الأجور المسجلة إلى حساباته البنكية الشخصية، بما مكّنه من الاستحواذ على تلك الأموال لنفسه.وانكشف أمر المتهم إثر زيارة تفتيشية مفاجئة نفذها قسم الرقابة بصندوق العمل «تمكين»، كشفت عن صورية المؤسسة وعدم وجود عمال بحرينيين على رأس العمل فيها، لتتكشف من خلالها تفاصيل المخطط الذي اعتمد على تزوير عقود العمل وإدخال بيانات غير صحيحة للحصول على الدعم الحكومي.